بحث فض التشابكات المالية مع 3 وزارات

مجلس الوزراء المصري: موازنة العام الماضي لم تتطلب اعتمادات إضافية

مجلس الوزراء المصري

وجّه رئيس الوزراء المصري، بالبدء في إيجاد تسوية بين الكهرباء والمالية والبترول، من خلال اجتماعات الفنيين من الجانبين، كمرحلة أولى لإيجاد تسوية شاملة بين الوزارات الثلاث.

وأضاف مصطفى مدبولي، في بيان، أمس الخميس، أن وزراء الكهرباء والبترول والمالية استعرضوا الموقف الدائن والمدين لكل وزارة تجاه الأخرى.

وأكد أنه سوف يعقد اجتماعا مع الوزراء المعنيين كل أسبوعين لمتابعة التقدم المحرز في هذا الشأن، حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية تغلق هذا الملف الشائك.

وجاء ذلك خلال اجتماع عقده رئيس مجلس الوزراء، لبحث ملف فض التشابكات المالية بين الوزارات المختلفة، بحضور وزراء الكهرباء، والبترول، والمالية.

وأوضح أن هذا الاجتماع يأتي في إطار جهود الحكومة لحل الملفات التاريخية المزمنة التي طالما أثقلت كاهل المالية العامة، وتسببت في إرباك موازنات الوزارات المختلفة.

وأضاف أن الحكومة مثلما نجحت مؤخرا في حل واحدة من أعقد القضايا الشائكة والمتعلقة بالتشابكات المالية الخاصة بأموال التأمينات والمعاشات، من خلال إيجاد حل يتسم بالاستدامة والكفاءة، فهي أيضا عازمة على إيجاد حل سريع للتشابكات المالية بين وزارات المالية والكهرباء والبترول.

من ناحية أخرى قال المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن الحكومة لم تلجأ خلال العام المالي الماضي 2018-2019 إلى مجلس النواب لاعتماد مساعدات مالية إضافية.

وأضاف نادر سعد لبرنامج «اليوم» على قناة «DMC» أن الحكومة مارست أكبر قدر ممكن من الضبط المالي خلال تلك الفترة.

وأشار إلى أنه ما تم من نجاحات ناتج عن 3 أضلاع هي: صبر المواطن، والقيادة السياسية الواعية، والعمل بروح الفريق.

وكان رئيس مجلس الوزراء المصري، قال إن الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي الماضي حققت فائضاً أولياً بقيمة 104 مليارات جنيه: أي ما يعادل نسبة 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك دون حساب سداد خدمة الديون.

وأكد مصطفى مدبولي في بيان لمجلس الوزراء، أنه من خلال مراجعة الأرقام والبيانات المالية للحكومات السابقة، لم يتحقق هذا الفائض قبل ذلك، وهو ما يعد إنجازا كبيرا للحكومة.

يشار إلى أن الفائض الأولي، هو الفارق بين المصروفات والإيرادات بدون حساب مصروفات فوائد الديون.

وأضاف مدبولي: «أن هذه الأرقام تعطي إشارة إيجابية للعالم كله بأن الحكومة المصرية نجحت في ضبط إنفاقها، وأن الخطة التي تقدمت بها للبرلمان نجحت في تحقيقها بالمستوى المنشود».

وأوضح رئيس الوزراء، أن الحكومة كانت استهدفت في برنامجها عجزًا كليا يمثل 8.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الماضي، بينما نجحت في الوصول بهذا العجز الكلي إلى 8.2 بالمائة، «أي حققت أفضل مما كان مستهدفا وتقدم به للبرلمان».

مجلس إدارة نفط البحرين يجتمع للمرة الأولى بعد إعادة التشكيل

إحدى مواقع عمل شركة نفط البحرين المعروفة باسم بابكو.

عقد مجلس الإدارة الجديد الخاص بشركة نفط البحرين المعروفة باسم (بابكو) إجتماعه الأول بعد إعادة تشكيله الأربعاء في بيت الضيافة (الدار) بالعوالي.

وبعد تشكيل المجلس برئاسة داوود نصيف، فإنه يتكون أيضا من عضوية محمد عبدالله الجامع، ناصر سلطان السويدي، عبدالمجيد علي العوضي،عبدالمجيد بشير القصاب، يوسف عبدالله حمود، وأشوك كريشنا، وفقا لبيان صحفي.

وخلال يوم الثلاثاء الماضي، الموافق 16 يوليو أصدر وزير النفط البحريني محمد بن خليفة آل خليفة، قرارا حمل رقم (9) لعام 2019 بإعادة تشكيل مجلس إدارة بابكو.

وفي يوم الأربعاء الموافق 17 يوليو قال مدير المشاريع الخاصة في بابكو خالد الصباغ أن الشركة تعمل بسرعة لبناء محطات الوقود البحرية في خلال الفترة المقبلة.

«إنفستكورب» يستحوذ على شركة «كونتنت سيرف»

جيلبرت كاميتيسكي

أعلنت «إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز»، الذراع الاستثمارية التابعة لـ إنفستكورب والمتخصصة في الاستحواذ على شركات التكنولوجيا متوسطة الحجم، اليوم عن استحواذها على حصة أغلبية في شركة «كونتنت سيرف»، المزود الرائد عالمياً لبرمجيات إدارة المعلومات ، دون الكشف عن قيمة الصفقة. ويمثل هذا الاستثمار صفقة الاستحواذ السادسة التي يجريها «صندوق التكنولوجيا الرابع» الذي يبلغ رأسماله 400 مليون دولار، بالإضافة إلى كونه ثاني استحواذ على شركة برمجيات في منطقة الدول الناطقة بالألمانية والتي تضم ألمانيا والنمسا وسويسرا، في غضون عام واحد.

تأسست شركة «كونتنت سيرف»، التي تتخذ من سويسرا مقرا لها، عام 2012 لتصبح شركة رائدة عالمياً في قطاع برمجيات إدارة المعلومات ، وتحظى اليوم بمكانة وسمعة مرموقتين في السوق بحسب تصنيفات البائعين التي تصدرها شركات أبحاث عالمية مثل «غارتنر» و«فوريستر». وتتيح حزمة برمجيات إدارة معلومات المنتجات من «كونتنت سيرف» للعملاء تخزين وإدارة المعلومات المفصلة للمنتجات ضمن منصة مركزية من أجل توزيعها عبر قنوات متعددة– إلكترونية وغير إلكترونية– وبالتالي تمكين عملائها من الشركات من تحسين جودة البيانات واتساقها وتقديم تجربة منتج أكثر جاذبية (مما يقود إلى زيادة فرص تحقيق الإيرادات) لعملائهم، وهو أمر مهم في ظل التحول الهائل نحو التجارة الإلكترونية.

وحققت شركة «كونتنت سيرف» بقيادة مؤسسيها، باتريشيا كاستنر (رئيس الشركة) وأرمن دريسلر (الرئيس التنفيذي)، مسيرة نمو وتوسع سريعة حيث سجّلت معدل نمو سنوياً مركباً للإيرادات نسبته 30% للفترة ما بين 2015 و2018 ووسّعت نطاق أعمالها انطلاقاً من سوقها الرئيسية في ألمانيا والنمسا وسويسرا لتشمل دول البنلوكس وفرنسا واليابان ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والولايات المتحدة. وبموجب الصفقة الجديدة، سوف يخصص إنفستكورب استثمارات إضافية في الشركة لتعزيز توسعها عالمياً ومواصلة تطوير منتجاتها. وسيواصل مؤسسا «كونتنت سيرف» جهود التطوير والتوسع والنمو في الشركة والإشراف على أعمالها بالتعاون مع إنفستكورب.

وتعليقا على صفقة الاستحواذ، قال جيلبرت كاميتيسكي، المدير التنفيذي ورئيس وحدة الاستثمار في شركات التكنولوجيا الخاصة لدى إنفستكورب: «تعد شركة كونتنت سيرف خياراً مثالياً بالنسبة لنا كونها شركة عالمية رائدة مملوكة بشكل مباشر من مؤسسيها، وتمكنت من تحقيق مكانة متميزة في قطاع سريع النمو. لذا نحن متحمسون للعمل مع فريق إدارتها العليا ودعم مسيرة نمو ونجاح الشركة وتعزيز حضورها القوي في السوق العالمية. وبعد أن أتممنا بنجاح ثماني عمليات استحواذ مكملة للشركات الرئيسية الخمسة ضمن محفظة صندوقنا التكنولوجي، نتطلع قدماً إلى الاستفادة من الفرص التي سيوفرها استثمارنا الجديد في شركة كونتنت سيرف».

بدوره، قال أرمن دريسلر، الرئيس التنفيذي لشركة «كونتنت سيرف»: «تمثل شراكتنا مع إنفستكورب دليلاً قوياً على المكانة المتميزة التي وصلت إليها شركتنا والخبرات الطويلة والحضور العالمي الواسع الذي نجحت في تحقيقه منذ انطلاقتها. ونحن على ثقة بأن إنفستكورب، بما يمتلكه من خبرات ومعارف في قطاع التكنولوجيا والبرمجيات وقدراته على التوسع العالمي إلى جانب فهمه العميق لطبيعة أعمالنا، سينجح في تسريع عجلة نمو "كونتنت سيرف" وتحقيق أهدافها المستقبلية والدفع قدما بجهودها في مجال الابتكار والتطوير. ونحن سعداء بعلاقة الشراكة التي ستجمعنا مع إنفستكورب ونتطلع قدما إلى العمل معا والمضي قدما في المرحلة التالية من مسيرة نمونا».

وعلى إثر استكمال الصفقة، سينضم كل من جيلبيرت كاميتيسكي وجورج كنوفلاغ إلى المجلس الاستشاري لشركة «كونتنت سيرف» كممثلين عن إنفستكورب.

اكتسب إنفستكورب سمعة قوية في الاستثمار ضمن قطاع شركات التكنولوجيا متوسطة الحجم، وتحديدا العاملة في مجالات البرامج والبيانات والتحليلات والأمن الإلكتروني والتكنولوجيا المالية وحلول المدفوعات. وتشمل قائمة أحدث الاستحواذات التي نفذتها «إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز» كلاً من «بوبيسينس» (Ubisense) البريطانية، المتخصصة في برمجيات وحلول الاستشعار للمؤسسات؛ وشركة «سوفت غاردن»، المتخصصة في برمجيات الموارد البشرية؛ وشركة «كاليغو»، المتخصصة في توفير الحلول السحابية؛ وشركة «أجيراس»، المنصة الإلكترونية متسارعة النمو التي تلعب دور الوسيط بين الشركات المتوسطة والصغيرة ومزودي الخدمات المهنية؛ وشركة «إمبيرو»، مزود برامج إدارة وحماية الشبكات المدرسية والفصول الدراسية عبر الإنترنت. وقد نجحت «إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز» منذ عام 2001، في جمع مساهمات تتجاوز 1.5 مليار دولار لتمويل استثماراتها في شركات التكنولوجيا متوسطة الحجم.

ويخضع إتمام صفقة الاستحواذ للحصول على الموافقات الاعتيادية الخاصة بمكافحة الاحتكار. وشملت قائمة مستشاري «إنفستكورب تكنولوجي بارتنرز» في هذه الصفقة كلاً من «أكسنتشر» (للشؤون التجارية) و«كود آند كو» (للشؤون التكنولوجية) و«ديلويت» (للشؤون المالية والضريبية) و«بروسكاوير» و«ماكديرموت ويل آند إيمبري» (للشؤون القانونية) و«ستيلا إي آو سي» (للشؤون الدمج والاستحواذ)، بينما قامت شركة «دنتونس» بدور المستشار لشركة «كونتنت سيرف».

دول مجموعة السبعة: «الليبرا» قد تتسبب في مخاطر جسيمة

أعلنت دول مجموعة الـ7 أن العملات الإلكترونية المخطط لها مثل «الليبرا» التابعة لـ «فيسبوك» ستحتاج إلى أن يتم تنظيمها بشكل محكم وإلا ستكون مصدر لزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي أو غسل الأموال.

وكشف التقرير الأولي للمجموعة بقيادة بنوا كور عضو البنك المركزي الأوروبي، اليوم الخميس، أن العملات الإلكترونية تتسبب في عدد من المخاطر ذات علاقة بأولويات السياسة العامة بما فيها على وجه التحديد مكافحة غسل الأموال، ومواجهة تمويل الإرهاب فضلاً عن حماية البيانات والمستهلك والمنافسة العادلة والالتزام الضريبي.

وأضاف التقرير: «تلك العملات قد تطرح قضايا ذات صلة بنقل السياسة النقدية والاستقرار المالي وسلاسة العمل والمصداقية العامة في نظام المدفوعات العالمي».

وتابع: «نظرًا لأنه يمكن للتكنولوجيا أو الشركات المالية الكبيرة الاستفادة من قواعد العملاء الحالية الهائلة لتحقيق بصمة عالمية بسرعة، فمن الضروري أن تكون السلطات متيقظة في تقييم المخاطر والآثار المترتبة على النظام المالي العالمي».

وقال وزير مالية فرنسا: «العملات الجديدة من المحتمل أن تضعف سيادة الدول أو تهددها، وتشكل الليبرا تهديداً خاصا لأن للفيسبوك مئات الملايين من العملاء وهو الموقف الذي قد يمنح العملة المقترحة سمات العملة السيادية بدون قواعد وضوابط».

وتباينت الآراء حول عملة «فيسبوك» الجديدة، حيث يرى صندوق النقد الدولي أن المخاطر الناجمة عن ليبرا قد تكون ظهور احتكارات جديدة، مؤكداً أن المنظمين سيحتاجون إلى زيادة جهودهم لاحتواء أي مخاطر ناشئة عن العملات الرقمية.

وفيما صرح براد شيرمان المشرع الديمقراطي الأمريكي بأن مخاطر عملة الليبرا قد تكون أسوأ من الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001.

أرباح «مورغان ستانلي» تتجاوز التوقعات في الربع الثاني

مورغان ستانلي

سجل بنك «مورغان ستانلي» ارباحاً بأكثر من التوقعات في الربع الثاني من العام الجاري، فيما حقق تراجعا في الإيرادات.

وكشفت نتائج أعمال المصرف الأمريكي، أمس الخميس، انه سجل صافي أرباح بقيمة 2.2 مليار دولار في الفترة من أبريل وحتى يونيو، مقابل 2.4 مليار دولار في نفس الفترة العام الماضي.

وبلغ نصيب سهم «مورغان ستانلي» من الأرباح في الربع الثاني من 2019 مستوى 1.23 دولار، مقابل توقعات ان تسجل 1.14 دولار.

وعلى صعيد الإيرادات فإنها سجلت تراجعا في الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو الماضي إلى 10.24 مليار دولار، مقابل 10.61 مليار دولار في نفس الفترة من 2018.

وكانت التوقعات أشارت إلى ان إيرادات «مورغان ستانلي» ستسجل مستوى 9.99 مليار دولار.

وساهم في هبوط الإيرادات تراجع إيرادات الأوراق المالية المؤسسية عند 5.11 مليار دولار، بعد ان كانت سجلت 5.71 مليار دولار في نفس الفترة العام الماضي.

وارتفعت إيرادات «مورجان ستانلي» من إدارة الثروات إلى مستوى 4.40 مليار دولار في الربع الثاني من العام المالي الجاري، من مستوى 4.32 مليار دولار خلال فترة المقارنة.

كما زادت إيرادات إدارة الاستثمارات لتُسجل 839 مليون دولار، وهو مستوى أعلى من المسجل في الربع المقارن في 2018 عند 691 مليون دولار.

المركزي الإندونيسي يخفض معدل الفائدة للمرة الأولى في عامين

البنك المركزي الاندونيسي

قرر البنك المركزي في إندونيسيا خفض معدل الفائدة للمرة الأولى في عامين، وذلك مع تباطؤ النمو الاقتصادي.

وجاء قرار السياسة النقدية في البنك المركزي في إندونيسيا، أمس الخميس، بخفض معدل الفائدة (معدل الريبو لمدة 7 أيام) بمقدار 25 نقطة أساس إلى 5.75 بالمائة، وقال بيور وارجايو محافظ البنك المركزي في إندونيسيا إن هناك مساحة في المستقبل للسياسة النقدية التكيفية لتتماشى مع توقعات التضخم المنخفض ومن أجل مزيد من الدعم للنمو الاقتصادي.

وأعرب محافظ بنك إندونيسيا عن أمله في أن تساعد خفض الفائدة في تقليص تأثير التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

ويتوقع البنك المركزي في الدولة الآسيوية أن يُسجل الاقتصاد معدلات نمو تتراوح بين 5 بالمائة إلى 5.4 بالمائة في العام الجاري.

كما تعهد رئيس المركزي الإندونيسي بالعمل مع السلطات الأخرى من أجل زيادة النمو.